الأمم المتحدة

S/AC.49/2020/15

مجلس الأمن

Distr.: General
23 March 2020
Arabic
Original: English

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)

مذكرة شفوية مؤرخة 20 آذار/مارس 2020 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

يتضمن مرفق هذه المذكرة الشفوية التقرير النهائي لإيطاليا إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، المقدم عملا بالفقرة 8 من القرار 2397 (2017).

070420 030420 20-04695 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 20 آذار/مارس 2020 الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تقرير إيطاليا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2397 (2017)

تقدم إيطاليا هذا التقرير وفقا للفقرة 8 من القرار 2397 (2017).

أقر مجلس الأمن في قراره 2397 (2017) بأن الإيرادات المتأتية من عمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العاملين في الخارج تساهم في برامج هذا البلد للأسلحة النووية والقذائف التسيارية المحظورة ولذلك قرر أن على الدول الأعضاء أن تعيد إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فوراً وفي غضون مهلة لا تتجاوز 24 شهراً من تاريخ اتخاذ القرار جميع رعايا ذلك البلد الذين يكسبون دخلا في إطار الولاية القضائية لتلك الدول وجميع الملحقين التابعين لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المكلفين بمراقبة السلامة الذين يشرفون على العاملين في الخارج من رعايا ذلك البلد، ما لم تقرر الدولة العضو أن رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعنيين من رعايا الدولة المذكورة أيضا أو من الرعايا الذين تُحظر إعادتهم إلى الوطن، طبقا لأحكام القوانين الوطنية والدولية السارية، بما في ذلك القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتفاق مقر الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

وقرر مجلس الأمن كذلك أن تقدِّم الدول الأعضاء ما يلي:

(أ) تقريراً عن منتصف المدة بعد حوالي 15 شهراً من تاريخ اتخاذ القرار 2397 (2017)، تضمّنه معلومات عن جميع رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يكسبون دخلا في الولاية القضائية للدولة العضو المعنية الذين أُعيدوا إلى الوطن على مدى فترة الاثني عشر شهراً بدءاً من 22 كانون الأول/ديسمبر 2017، بما في ذلك تفسير للأسباب التي حالت دون إعادة ما يقل عن نصف أولئك الرعايا بحلول نهاية فترة الاثني عشر شهراً، إن كان ذلك ينطبق؛

(ب) تقريرا نهائيا بعد حوالي 27 شهرا من تاريخ اتخاذ القرار 2397 (2017).

وقد ذكرت إيطاليا في تقرير منتصف المدة الذي قدمته في آذار/مارس 2019 أنه أمكن تحديد خمسة أشخاص على أنهم أشخاص يحتمل أن يكونوا معنيين فيما يتعلق بالفقرة 8 من القرار 2397 (2017). وبعد إجراء تحقيقات شاملة عن طريق وزارة الداخلية وغيرها من السلطات الوطنية المختصة، فإن إيطاليا في 18 آذار/مارس 2020 في وضع يتيح لها إبلاغ اللجنة بما يلي:

(أ) لا يوجد أي شخص من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يكسب دخلا بالمعنى المقصود في الفقرة 8 من القرار 2397 (2017) لديه تصريح عمل ساري المفعول في إيطاليا؛

(ب) حصل ثلاثة من الأفراد الخمسة المذكورين أعلاه على الجنسية الإيطالية في منتصف عام 2016، وبالتالي لا يندرجون في نطاق الفقرة 8 من القرار 2397 (2017)؛

(ج) رؤي أنه لا توجد تدابير للإعادة إلى الوطن قابلة للتطبيق على الشخصين المتبقين، وفقاً للقانون الوطني والدولي المنطبقين. غير أنهما غادرا إيطاليا في كانون الثاني/

يناير 2020 على أســـاس طوعي. وبالإضـــافة إلى ذلك، لم تجدد الســـلطات الإيطالية تصريحي العمل الخاصين بهما بعد انقضاء مدتيهما، وبالتالي لم يعودا صالحين؛

(د) وعلاوة على ذلك، خضع كلا الشخصين، أثناء إقامتهما في البلد، لضوابط مالية صارمة، وبعد التحقيقات التي أجراها المصـرف المركزي الإيطالي والشـرطة المالية الإيطالية، فإن إيطاليا في وضــع يتيح لها تأكيد أنه لم تســجل أي عملية لتحويل أي أموال أو موارد من أي نوع كانت إلى الخارج، ولا سيما إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتغتنم إيطاليا هذه الفرصــة لتشـدد على أنها تظل ملتزمة التزاما قويا بضـمان الامتثال التام لجميع التدابير التقييدية التي قررها مجلس الأمن وبضمان تنفيذها.